

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

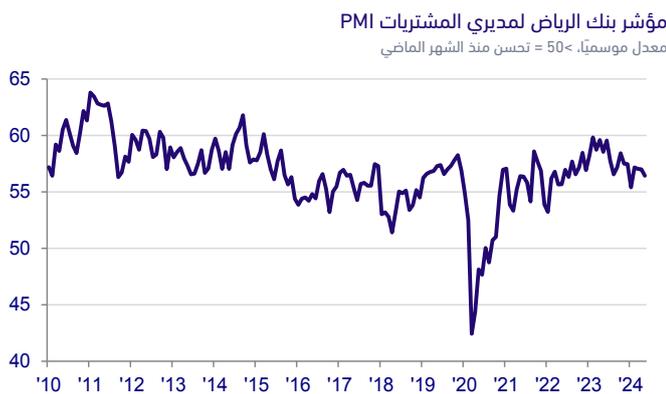
## استمرار النمو القوي للنشاط التجاري على الرغم من تراجع قوة الطلب

## النتائج الأساسية

تراجع نمو الطلبات الجديدة إلى أدنى مستوى في 25 شهرًا

ارتفاع حاد في الإنتاج مع تعافي معدلات التوظيف

تباطؤ نمو المشتريات بسبب ارتفاع مستويات المخزون



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 22 مايو 2024.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"يظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI) للاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية توجهًا إيجابيًا مدفوعًا بزيادة الطلب، كما يتضح من زيادة حجم الطلبات الجديدة، وقد استلزم هذا النمو زيادة في فرص العمل لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات. ومع ذلك، فقد أدى الارتفاع في الطلب أيضًا إلى ضغوط من ناحية الأسعار كان لها تأثير على أسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التوظيف، على الرغم من أن الزيادة في أسعار المنتجات كانت وتيرتها أبطأ. ويعكس هذا التوازن التحديات التي تواجهها الشركات في إدارة التكاليف في سعيها للاستفادة من التوسع الذي تشهده السوق.

"علاوة على ذلك، أدى ارتفاع مستويات المخزون والأسعار إلى قيام الشركات بتعديل سلوكياتها الشرائية لتتماشى مع استراتيجيات المبيعات الخاصة بها، ويشير هذا النهج الحذر إلى استجابة استراتيجية لديناميكيات السوق المتغيرة والحاجة إلى الحفاظ على نموذج أعمال مستدام، وتُسلط هذه التعديلات في قرارات الشراء الضوء على أهمية القدرة على التكيف والمرونة في التعامل مع المشهد الاقتصادي المتطور.

"تشير أحدث التقديرات الأولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط في الربع الأول والتوقعات للربع الثاني من العام إلى استمرار هذا المسار التصاعدي، ومن المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط 3%، مدفوعًا بالجهود المستمرة لتنويع الاقتصاد في إطار رؤية 2030. وتؤكد هذه الرؤية الاستراتيجية التزام الحكومة بتقليل اعتمادها على عائدات النفط وتعزيز تنوع الاقتصاد ومرورته، مما يهدد الطريق للنمو والتنمية المستدامة في مختلف القطاعات."

شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية توسعًا قويًا آخر في شهر مايو، وفقًا لأحدث مؤشر لمدراء المشتريات (PMI) الصادر عن بنك الرياض السعودية. وظل نمو النشاط التجاري والطلبات الجديدة آداً في ظل تقارير أخرى تفيد بقوة معدلات الطلب، خاصة في الأسواق المحلية، على الرغم من أن معدل ارتفاع المبيعات كان الأقل خلال ما يزيد قليلاً عن عامين.

استمر النمو القوي للمخزون بعد أن وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في شهر أبريل، حيث سعت الشركات إلى الاستعداد لأداء مبيعات قوي في المستقبل. وجاءت الزيادة السريعة في المخزون بعد شهر آخر كانت فيه ضغوط التكلفة متواضعة نسبيًا، مما سمح للشركات بإبقاء تخطم الأسعار منخفضًا في محاولة للتعويض عن المنافسة المتزايدة. ومع ذلك، أدت مستويات المخزون المرتفعة إلى بعض التراجع في نمو المشتريات الذي انخفض إلى أضعف مستوياته منذ شهر سبتمبر 2021.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 56.4 نقطة في شهر مايو، منخفضًا بذلك عن 57.0 نقطة سجلها في شهر أبريل، مما يشير إلى تحسن شهري آخر، بمعدل قوي، في ظروف التشغيل داخل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، كانت هذه القراءة هي ثاني أدنى قراءة منذ 22 شهرًا، ولم تتفوق إلا على قراءة شهر يناير التي كانت هي الأدنى مؤخرًا.

ارتفع النشاط التجاري بمعدل كبير في شهر مايو، مما أدى إلى استمرار فترة النمو القوي للإنتاج في الاقتصاد غير المنتج للنفط. وأفادت غالبية الشركات بزيادة نشاطها بسبب معدلات الطلب القوية والجهود المبذولة للوفاء بأعباء العمل المعلقة، وكان النمو واسع النطاق في جميع القطاعات الخاضعة للدراسة، وسجل قطاع الإنشاءات أكبر معدل توسع.

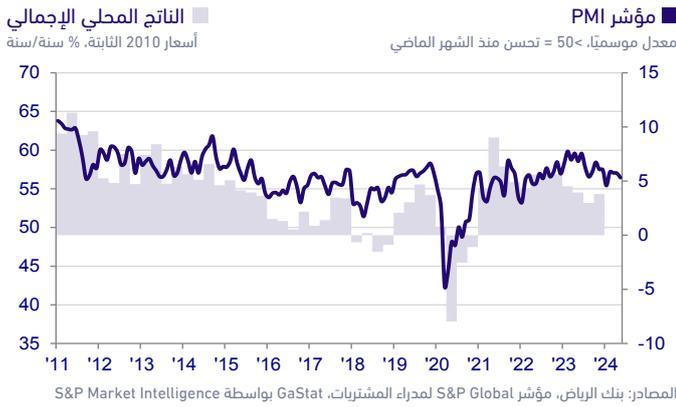
كما ارتفعت الطلبات الجديدة الواردة إلى الشركات غير المنتجة للنفط بشكل حاد خلال شهر مايو، وإن كان ذلك بوتيرة أقل وضوحًا خلال ما يزيد قليلاً عن عامين. وأفادت بعض الشركات عن تباطؤ ظروف السوق وصعوبات في اكتساب عملاء جدد بسبب قوة المنافسة، وكان التوسع في الطلبات الجديدة

مدفوعًا بشكل رئيسي بالمبيعات المحلية، إلا أن أحدث البيانات تشير أيضًا إلى ارتفاع متواضع آخر في أعمال التصدير.

ارتفع مخزون المشتريات في القطاع الخاص غير المنتج للنقط بقوة مرة أخرى خلال شهر مايو، بعد أن سجل معدل تراكم كان هو الأعلى في تاريخ الدراسة خلال شهر أبريل. وتعود زيادة المخزون بشكل رئيسي إلى توقعات التحسن المستمر في أداء المبيعات. ومع ذلك، أشارت بعض الأدلة أن الشركات قد تجاوزت أهدافها بالنسبة للمخزون وأعدت تعديل مشترياتها، حيث تباطأ معدل النمو في شراء مستلزمات الإنتاج الجديدة بشكل حاد إلى أدنى مستوى له في 32 شهرًا، وجاء التباطؤ أيضًا في نفس الوقت الذي انخفض فيه ثقة الشركات تجاه توقعات النشاط لـ 12 شهرًا المقبلة، مما أدى إلى وصول مستوى الثقة إلى أدنى معدلاته منذ شهر يناير.

وفي الوقت نفسه، زادت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنقط مستويات التوظيف لديها في شهر مايو، مما عوّض عن انخفاض شهر أبريل الذي كان الأول منذ أكثر من عامين. وكان نمو التوظيف مرتبطًا في الغالب بارتفاع أعباء العمل والجهود المبذولة لتقليل الطلبات المعلقة، والتي انخفضت بشكل طفيف على النحو الواجب.

ظلت ضغوط التكلفة التي تواجهها الشركات غير المنتجة للنقط أقل حدة من تلك المسجلة في بداية العام خلال شهر مايو، على الرغم من الزيادة القوية في أسعار الموردين والارتفاع الأسرع بكثير في أجور الموظفين. ومع ذلك، ظل تمرير التكاليف المرتفعة إلى العملاء جزئيًا فقط، كما يتضح من الارتفاع الهامشي في أسعار المبيعات. وأدت الضغوط التنافسية المتزايدة وتقديم الخصومات إلى توشي الشركات مزيدًا من الحذر في التسعير.



## الاتصال

ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: +966-11-966-401-3030 داخلي: 2478 <a href="mailto:deema.alturki@riyadbank.com">deema.alturki@riyadbank.com</a>	الدكتور/ نايف الغيث كبير الاقتصاديين بنك الرياض هاتف: +966-11-966-401-3030 داخلي: 2467 <a href="mailto:naif.al-ghaith@riyadbank.com">naif.al-ghaith@riyadbank.com</a>
سابرينا مايين اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: +44 7967 447 030 <a href="mailto:sabrina.mayeen@spglobal.com">sabrina.mayeen@spglobal.com</a>	ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: +44 1491 461 002 <a href="mailto:david.owen@spglobal.com">david.owen@spglobal.com</a>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [katherine.smith@spglobal.com](mailto:katherine.smith@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو الجديدة (30%)، والإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى. لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

[www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو ترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® و PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدود و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.